

Distr.: General
15 March 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 14 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى داعياً إلى الدخول في تحرك دولي عاجل من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني. لقد آن الأوان منذ وقت طويل لوقف إطلاق النار. ولا مجال آخر لحقن الدماء وحماية المدنيين من التعرض للمزيد من الأذى الذي لا يمكن إصلاحه.

ونحن، مع بداية شهر رمضان المبارك، نردد نداء الأمين العام من أجل وقف فوري وإنساني لإطلاق النار؛ إنه النداء الذي مازال يصدر من كافة أنحاء العالم، ومن الجمعية العامة بشكل دائم منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2023.

إنّ على المجتمع الدولي أن يتحرك من أجل حماية ملايين الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذين تتعرض حياتهم للخطر بسبب هجوم إسرائيل الإجرامي المستمر على قطاع غزة وسائر أنحاء فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فخلال الأشهر الخمسة من حرب الإبادة الجماعية هذه، وإلى غاية 13 آذار/مارس، قتلت إسرائيل 31 341 من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، وجرحت أكثر من 73 000 شخصاً في غزة، وقتلت 418 فلسطينياً وجرحت 5 000 آخرين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وغالبيتها ضحايا الإصابات في غزة - أي أكثر من 70 بالمائة - هم من النساء والأطفال. ففي هذه الأشهر الخمسة، قُتل من الأطفال الفلسطينيين عددٌ يزيد عما قُتل في جميع النزاعات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأربع الماضية. كما يعاني الشباب وكبار السن من أضرار جسيمة. وهذه الحصيلة المروعة لا تشمل ما يقرب من 8 000 من المفقودين تحت أنقاض المنازل المدمرة في جميع أنحاء غزة. كما أنّها



لا تشمل وفيات المصابين بالسرطان والأمراض المزمنة الأخرى بسبب نقص الأدوية والرعاية الصحية. ولا المختفين بسبب الاعتقال والانتهاكات الإسرائيلية، بما فيها العنف الجنسي وتعذيب الفلسطينيين؛ وكثير من هؤلاء قد لا يكونون على قيد الحياة.

كفى تدميرا للأرواح البشرية، وكفى تدميرا لفلسطين. إن المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، معرضون للخطر بسبب التهديدات المستمرة الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية وعن المسؤولين العسكريين، بمن فيهم المتطرفون، وبسبب حالة الهيجان الدائم السائدة في صفوف قوات الاحتلال الإسرائيلية وميليشيات المستوطنين. فلا بد إذا من وقف مجرمي الحرب هؤلاء.

إن المجتمع الدولي عليه التحرك من أجل مواجهة تهديدات إسرائيل بتنفيذ غزو كاسح لرفح في جنوب غزة، حيث حياة أكثر من 1,5 مليون فلسطيني في خطر وشيك، ومن أجل التصدي لاستفزازاتها وتحريضاتها المتصاعدة في الضفة الغربية، ومنها الاستفزازات والتحريضات المتعلقة بالمسجد الأقصى. وتداعيات هذا الوضع الخطير سوف تكون بعيدة المدى وخطيرة إذا لم تتوقف.

إن التحذيرات، الصادرة عن كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، ومنها محكمة العدل الدولية التي أمرت بتدابير تحفظية في 26 كانون الثاني/يناير، وعن كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الميدان، وعن كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العشرات من المقررين الخاصين، وعن كل منظمة من المنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، هي كلها تحذيرات صارمة قائمة تتوسل من أجل التحرك بسرعة وبمسؤولية لأجل وقف هذه الوحشية وهذا الإفلات من العقاب.

لذلك، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن ينهض بواجباته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإلى أن يتحرك من فوره للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار ولإنفاذ هذا الوقف.

وعلى المجلس أن يتحرك لأجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين من التعرض إلى المزيد من الأذى. كما عليه أن ينفذ جميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، الذي يطالب صراحة بأن "تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال".

ويجب أن يُترجم ذلك إلى وقف فوري لقتل الفلسطينيين وإصابتهم، وإلى وقف تهجيرهم القسري، ومعاقتهم بشكل جماعي واستعمال الجوع سلاحاً ضدهم، وتدمير منازلهم، واعتقالهم واحتجازهم، وأيضاً إلى وقف جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تنفذها إسرائيل بواسطة احتلال غير مشروع قائم على الغضب ونظام حكم قائم على الفصل العنصري.

وفي هذا الصدد، وعلاوة على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، لا بد لإسرائيل من التوقف بالكامل عما تُبَيِّنُه من مخططات شريرة لأجل القيام، بطريقة أو بأخرى، بالترحيل القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وآخر تلك المخططات ما تُهدّد به من ترحيل قسري لـ 1,5 مليون مدني في رفح، من بينهم أكثر 600 000 طفل، إلى ما يسمى "جزرا إنسانية".

وهذا يتطلب أيضاً الإنهاء الفوري للحصار الإسرائيلي على غزة، ويقتضي بذل جهود منسقة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع وبشكل فوري ومن دون عوائق في جميع أنحاء غزة، وذلك بغية وضع حدّ للمجاعة التي تُلحقها إسرائيل بشعبنا، والتخفيف من المصاعب والمعاناة الهائلة التي

يُواجهها جراء هذه الحرب الإجرامية وهذا العقاب الجماعي. كما أنه يتطلب تقديم الدعم الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بوصفها الدعامة الأساسية لعمليات منظومة الأمم المتحدة الإنسانية اللازمة في غزة، وتزويدها بالتمويل السريع والكافي، وأيضاً تقديم المساندة التامة لولاية كبير منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2720 (2023).

ويتطلب كذلك اتخاذ إجراءات فورية لوقف جميع الجرائم الإسرائيلية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما حملة الاستيطان غير القانونية، ويشمل ذلك وقف وإلغاء القرار الأخير القاضي ببناء 3 500 وحدة استيطانية أخرى، وأوامر الهدم ضد آلاف المنازل الفلسطينية، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة، التي بواسطتها تمضي إسرائيل، دون هوادة، في احتلال وضّم أراضيها وفي تدمير حل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام 1967.

أوقفوا القتل، أوقفوا التطهير العرقي، أوقفوا الاستعمار، أوقفوا الإغلاقات من العقاب. لقد حان الوقت للمساءلة وفرض جزاءات على السلطة القائمة بالاحتلال من أجل وضع حد لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

ويتعين على جميع الدول أن تقي بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية الدولية وأن تضع حداً لأي تواطؤ. وهذا يشمل أعضاء مجلس الأمن. إنها مسألة في غاية الاستعجال لأجل حماية أرواح المدنيين والحيلولة دون المزيد من زعزعة هذه الوضع الفائق الخطورة.

إنّ هذا التحرك يجب أن يبدأ بوقف لإطلاق النار حالاً. لقد حان الوقت للعمل من أجل رفاه جميع المدنيين، فلسطينيين وإسرائيليين، ومن أجل إرساء سيادة القانون وإحلال السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. إنّ المجلس تبلغه كل التحذيرات الرهيبة، وعليه أن يتحرك من توه.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 829 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 29 شباط/فبراير 2024 (A/ES-10/985-S/2024/202) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
الوزير، المراقب الدائم